

## في القضاة

- شخصية قوانين الأحوال الشخصية
- عدالة الشهود وإسلامهم
- القصاص في القتل
- في رعاية المرأة
- جزاء ساقطى السلوك

## بين يدي العدالة

ان أهم ما يتناوله القضاء العادل هو بيان الوسائل التي تحقق العدالة والأمن بين الناس .

● باختلاف الطوائف الدينية أمام القضاء يدعو الى حماية العدل فيما لو كان صاحب الدعوى على غير دين القاضى .

● واثبات الحق بالشهود

● والحق عند العدوان . والجنايات على الدماء أو على الأخلاق .

● ثم حق المرأة في أن يتوازن ضعفها عند فراق زوجها مع حظ الرجل الطبيعي من القوة والقدرة على الكسب وخوض معركة الحياة .

● وهذه المشكلات : هي ما نحب ان نرى علاجها في ضوء ما يلي من التصوص التي وسمت خطأ في الماضي بأنها منسوخة .

## شخصية قوانين الأحوال الشخصية

قال الله تعالى في محاكمة الكتابيين امام قضائنا : « فان جاعوك فاحكم بينهم او اعرض عنهم ، وان تعرض عنهم فلن يضروك شيئا ، وان حكمت فاحكم بينهم بالقسط ، ان الله يحب المقسطين » (١)

\* \* \*

١ — وقد روى السيوطى عن ابن عباس ومجاهد والحسن وعكرمة أن قوله تعالى : « فان جاعوك فاحكم بينهم » منسوخ بقوله تعالى في الآيات التى بعدها « وان احكم بينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم ، واحذرهم ان يفتنوك عن بعض ما أنزل الله اليك » (٢) . كما نقل ابن كثير هذا عن قتادة والسدى وزيد بن اسلم وعطاء الخراسانى (٣) .

٢ — وما نقله السيوطى وابن كثير هنا ليس بشيء . . . وقد قال النخعى والشعبى وأبو بكر الاصم وأبو مسلم الأصفهاني — وفي رواية عن عطاء — ان حكم التخيير الذى تدل عليه الآية ثابت . أما قوله « وان احكم بينهم بما أنزل الله » فليبان المواد التى يحكم بها القاضى ان تخير الحكم ولم يرفض نظر انقضية التى عرضت عليه للفصل فيها .

كأن الآيات تقول : « فان جاعوك فاحكم بينهم او اعرض عنهم » ، فك حق قبول رفع الدعوى ، ولك حق رفض نظرها ، طبقا للمصلحة العامة التى تراها ، وان اخترت قبول رفع الدعوى والنظر فى القضية والحكم فيها ، فاحكم بينهم «بما أنزل الله . . .» لا بشرائهم المحرفة . . «ولا تتبع أهواءهم» .  
وإذا رفض القاضى المسلم نظر القضية كان اختصاص قاضى الكتابيين اجباريا .

والآية بهذا تقرر ( شخصية قوانين الأحوال الشخصية ) . . فهذه القاعدة مقصورة على المسائل التى لها علاقة بالدين . . وشخصية قوانين الأحوال الشخصية مبدا لم يصل الى ادراكه اعلام القانون الا اخرا فأول

(١) المائدة : ٤٢ (٢) المائدة : ٤٩

(٣) دفع ابهام الاضطراب عن آيات الكتاب ص ٩٨ ، والنسخ فى الشريعة الاسلامية من ١٧٦ ، ١٧٨

ما تقرر هذا المبدأ كان عام ١٨٨٢ في مجمع اكسفورد ، ثم قرر تلك مؤتمر  
لاهاي عام ١٩٠٤ ، واخيرا تقرر في اتفاقية « مونترو » عام ١٩٣١ م .  
٣ — وارى ان الآية عامة ، لان الكتابيين في محاكمهم يجب ان يحكموا  
بمقتضى دينهم الذى يوافق الاسلام فيما سنحاكمهم به لو تحاكموا الينا ، او  
يخالفه في بعض الاثنية ، فيكون مباحا لقاضيهم ان يفصل بينهم طبقا لدينهم .  
عشخصية قوانين الأحوال الشخصية يراد بها الاعتراف بالفوارق الدينية ،  
سواء ما يتصل بأحكام الزوجية ، وما يتصل بغيرها من النظم الاجتماعية  
الأخرى ..

وهذا هو ما سبق به الاسلام تقديمه أوروبا في التشريع — بأكثر من  
١٢ قرنا ونصف ، من مسائل القانون الدولي الخاص .

#### ٤ — رأى آخر :

وقد فرق الشافعى والحنفية بين الكتابيين : فاهل الذمة يتحتم النظر  
في قضاياهم لانهم بعهد الذمة أصبحوا لهم ما لنا وعليهم ما علينا . وفيهم نزل  
« وان احكم بينهم بما انزل الله .. » واما المعاهدون كبنى قريظة وبنى النضير في  
عهد الرسول فان القاضى مخير في نظر قضاياهم . وفيهم الآية « فان جاءوك  
فاحكم بينهم او اعرض عنهم » .. فالآيتان لا تتواردان على شيء واحد ..  
ولذا قلنا انه لا يمكن ان يكون بينهما تناسخ .

#### ٥ — توحيد القضاء :

الآية تفتح دار القضاء الاسلامى امام غير المسلمين لمحاكمتهم بالعدل الفطرى  
الذى جاء به الاسلام ولا تختلف فيه شريعة تتحرى الحقيقة .. وقد سعد  
الكنار بحكم الاسلام قبل زوال الحكم الاسلامى اى قبل القرن التاسع عشر  
الميلادى ، وبعضهم الف في القانون الاسلامى لانه كان القانون العام للدولة .  
ولم يعترض على هذا احد .. ويوم فسد الحكام المسلمون أساءوا الى الجميع .  
ولم ينقذ من اساءاتهم قانون ..

ان حكم الاسلام تطبيق لأحكام جميع الشرائع والأديان في نظم  
المعاملات .. ولا يختلف معها الا في مسائل معدودات قرر الحكم الاسلامى  
عدم تطبيق الشريعة عليهم فيها ، واحترام احكامهم الخاصة بشأنها عند  
محاكمتهم .. ولهذا فوحدة الأمة على حكم الاسلام نزعة ترضى جمهور

الامة الاسلامية ، ولا تصطدم مع الأديان غير الاسلامية .. بل وهو مظهر رئيسي من مظاهر القومية العربية للمفتونين بها حتى وصفه الله بهذه الصفة التومية فقال : « وكذلك أنزلناه حكما عربيا ، ولئن اتبعت أهواءهم — بعد ما جاءك من العلم — مالك من الله من ولى ولا واق » (١) .

ان توحيد الحكم على اساس الاسلام يجعل كل الطوائف الدينية تحس احساسا رهيبا بقدسية دار القضاء ، لأنها حينئذ مظهر التدين ، والفىء الذى يجد كل متدين راحته فى الاستظلال به .

وهو مظهر التقدم العلمى والتحرر الفكرى فى المجتمع ، فانه ليس هناك كتابى ينكر الوجود التاريخى لرسالة محمد ولشخصية محمد وكتبه ، القرآن الذى صحب وجوده عليه السلام ، ولم يصبه تغير ولا تبديل منذ نزل فى عهد محمد عليه السلام الى الآن .. والكلى يجمع على ان الاسلام آخر طور تشريعى ، وتعاليمه انظف تعاليم ، وقوانينه ارقى القوانين .. فلا معنى لانفصالية الأمة عن الاسلام ونظامه العظيم ، ولا حق لغير المسلمين فى الايتوحدوا مع المسلمين على نظام الاسلام بعقولهم وتربيتهم ، وما أحوجهم — الى هذا التوحد أو الاتحاد مع الحق فى دار القضاء الاسلامى ما دام هو الحق ، والى اعلان هذا فى جراءة العلماء ، فالدين الوراى فى عصر العلم أصبح غير مقبول . فلنناقش جميعا فى قوة أدياننا وعاداتنا والحقائق التى ندعى اليها .. ولنكن ابطالا وعظماء نحى الحق أينما كان ، ونناصره كما كان أبائنا الاولون كذلك ، أولئك الذين تركوا الوثنية ليناصروا التوحيد الذى جاء به محمد عليه السلام ، أو أولئك الذين تركوا المادية الجشعة المثيرة للقلاقل ليتبعوا دين السماحة ولينصروا السيد المسيح عيسى ابن مريم عليهما السلام ، أو أولئك الذين تركوا عبودية البشر وعجل « ابيس » وما اشبههما ليستظلوا بالقانون الالهى الذى ترجمته بالعبرية كلمة « تورا » فآمنوا بموسى عليه السلام .

الحق أن الآية تدعونا الى نزعة جديدة كريمة هى وحدة القضاء فى أروع وأنفع صور هذه الوحدة .

\*\*\*

## عدالة الشهود وإسلامهم

أخرج البخارى والترمذى عن ابن عباس رضى الله عنه انه قال : خرج رجل من بنى سهم مع تميم الدارى وعداء بن بداء ، فمات السهمى بأرض ليس فيها مسلم ، فلما قدما بتركته — على بنى سهم — فقتلوا جاما من غضة مخرصا بالذهب ، فأحلفها رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ثم وجدوا الجام بمكة . فقيل : اشتريناه من تميم وعدى . فقام رجلان من أولياء السهمى فحلفا بالله : لشهادتنا أحق من شهادتهما ، وإن الجسام لصاحبهم . قال : وفيهم نزلت الآية « يا أيها الذين آمنوا شهادة بينكم إذا حضر أحدكم الموت حين الوصية — اثنان ذوا عدل منكم ، أو آخران من غيركم إن أنتم ضربتم فى الأرض فأصابكم مصيبة الموت ، تحبسونهما من بعد الصلاة فيقسمان بالله — إن ارتبتم — لا نشترى به ثمنا ولو كان ذا قربى ، ولا نكتم شهادة الله ، إنا أذن لمن الآمين . فإنا عثر على أنهما استحقا إنما فأخران يقومان مقامهما من الذين استحق عليهم الأوليان ، فيقسمان بالله لشهادتنا أحق من شهادتهما ، وما اعتدينا ، إنا أذن لمن الظالمين . ذلك أدنى أن يأتوا بالشهادة على وجهها ، أو يخافوا أن ترد أيمان بعد أيمانهم ، واتقوا الله وأسمعوا ، والله لا يهدى القوم الفاسقين » (١) .

ما تفيد هذه الآيات :

تفيدنا هذه الآيات أن المسافر إذا أشرف على الموت فإنه شرع له أن يوصى بالمال وبما يريد اثنين عدلين مسلمين ، فإن لم يجد من المسلمين أوصى من غير المسلمين — اضطرارا — بوصية يحملانها الى أولياء الموصى عند عودتهما من السفر ، ويصدق الوصيان فى قولهما .

فإن شك أولياء الميت فى أقوالهما حلفهما حاكم المسلمين : أما بعد صلاتهما كما هو رأى البعض ، وأما بعد صلاة العصر فى أشرف مكان بالبلدة .

**وصيغة الحلف :** نحلف بالله ألا نشترى باليمين ثمنا ولو كان ذا قربى ، ولا نكتم شهادة الله . إنا أذن لمن الآمين . ثم يقرران ما قاله الميت بعد هذا اليمين .

\* \* \*

فاذا ظهر أن هذين الوصيين الكافرين كانا كاذبين فاختلسا من مال  
 «أليت شيئا ، فان اثنين من أقارب الميت يحضران ويحلفان بالله « لشهادتنا  
 أحق من شهادتهما » (١) ( الوصيين الكافرين ) ، « وما اعتدينا انا اذن لمن  
 الظالمين » (١) .. ويقرران الحقيقة التي يحلفان عليها — بعد العصر في  
 مكان مغلظ كذلك — ويستحقان ما أثبتاه .  
 أما اذا كان الوصيان مسلمين ، فالبينة على المدعى واليمين على من  
 انكر فقط .

\* \* \*

### دعوى النسخ :

١ — قال إبراهيم النخعي وجماعة : ان الآية تنص على قبول شهادة  
 الذمي في السفر عند عدم وجود مسلم .. وقد كان هذا في ابتداء  
 الاسلام ثم نسخ بقوله تعالى في سورة الطلاق : « وأشهدوا ذوى عدل  
 منكم » (٢) . فاذا كان الفاسق لا تجوز شهادته ، فان شهادة الكافر  
 تكون أولى بالرفض .

\* \* \*

٢ — وقال بعض العلماء : هذه الآية خاصة بالقصة التي نزلت فيها ..  
 فلا نسخ .

٣ — والحقيقة أنه لا نسخ (٢) ، وأن الآيتين يشيدان في فقه القضاء بناء  
 جميلا .

فهناك فرق بين الشهادة في الزواج ، وقد نزلت آية الطلاق تشتترط  
 عدالة الشهود ، وبين شهادة محتضر في السفر لم يجد حوله أحدا من  
 المسلمين ، وخشى أن تضيع حقوق الناس اذا لم يوص للكافر ويحمله  
 الأمانة بما فيه من مشاعر انسانية يهزها جلال الموت ورهبته في غير شواذ  
 البشر .. وفي هذا المجال نزلت آيات المائدة التي زعموا نسخها .. انه  
 اكتمال في الشريعة ، وليس تناقضا ولا نسخا .

الا ترى ملاحظة الفاحية النفسية في آيات المائدة ، وملاحظة هذا  
 الجانب يعتبر في التشريع الحديث عملا ضخما مجيدا .. ؟ ! « وهن احسن  
 من الله حكما لقوم يوقنون » (٤) !

(١) المائدة : ١٠٧ (٢) الطلاق : ٢

(٣) النسخ في الشريعة الاسلامية ص ١٨٠ — ١٨٢

(٤) المائدة : ٥٠

ثم الا ترى في مسائل الزوجية وامثالها من الشئون التي يكثر فيها الشهود ويتوافرون ، كيف أن من الحكمة ضرورة عدالة الشهود حتى تطمنن الى عدالة أحكام القضاء .

ان كثيرا من الحقائق تنطمس في دور القضاء لفقدان شرط العدالة حين نعد شهادة كل من هب ودب شهادة مشروعة حتى صار من الحرفه القيام بالشهادة اذ تجد أمام دور الشهر العقارى اناسا عملهم في الحياة هو الشهادة بما تريد .

افلا يجدر بنا ان نرعى حقوق الناس في «تعديل» الشهود ، بالصورة التي رسمها الدين ، واهمها ان يكون الشاهد متحرزا من المعاصي صغرت او كبرت .. فترك الصلوات وافطار رمضان . والكذب والغش وتناول المخدرات وتهريب حق الأمة في المراث اذا لم يوجد ورثة يستفرون التركة .. وما الى ذلك من المنكرات التي تشيع في مجتمعنا وكلها امور تسقط عدالة الشاهد .. الا نتجه الى اعتبار ذلك مسقطا للعدالة لنحمي القضاء من الزيغ ، وحتى نخز ضائير الناس كي تفيق الى احكام الدين وتلتزم حدود الله ، حتى يكونوا اهلا للشهادة أمام القضاء ..

\*\*\*

## القصاص في القتل

قال الله تعالى : « كتب عليكم القصاص في القتل : الحر بالحر ، والعبد بالعبد ، والانى بالانى » (١) .

\*\*\*

مناقشة دعوى النسخ :

قال محمد بن حزم : ان قوله سبحانه « والانى بالانى » منسوخ بقوله تعالى في سورة المائدة « وكتبنا عليهم فيها ان النفس بالنفس » (٢) وكأنه فهم ان المراد بقوله تعالى : « والانى بالانى » — ان الذكر لا يقتل بالانى .. وقد فهم «الليث» هذا الفهم-وبه أفنى .. وذلك تضييعة

(٢) المائدة : ٤٥

(١) البقرة : ١٧٨

لرقتة ضحايا القتل ، مع الزام القاتل بالدية ، ولأن القتل حد تدرؤه الشبهة التى فى قوله سبحانه « **والأنتى بالأنتى** » كما افتى الليث بأن الحر لا يقتل بالعبد (١) . . فهذا هو مذهب مالك والشافعى وأحمد وعلى بن أبى طالب (٢) أما أن يقوم العبد ويدفع القاتل ثمنه لصاحبه ، أو يأخذ صاحبه دية العبد ، أو يأخذ أيهما أنفع له الدية أو الثمن . . فهذا بحث آخر فيه مقال ، ومنطق العدالة يميل الى الأخذ بالأنفع لصاحب العبد .

ويرى الحنفية أن لصاحب العبد ، القود من القاتل أو القيمة (٣) ، ولا قود فى طرفى عبيدين أو عبد وحر لتعذر المائلة واختلاف قيمة العبد (٤) . وهذه الرحمة التى فى فقه الامام الليث وغيره : لم توجد فى تشريع غير الاسلام الذى يتهمة المتعصبون عليه بأنه وحشى وقاس ، بينما استباحة الأبيض الأمريكى قتل أخيه الزنجى لا يثير اشمئزاز جمهورهم ، ولا يوصم بالوحشية ، وهو الأمر الذى يفرض على كل ذى ضمير يؤمن بضرورة تقدم الإنسانية وتخليصها من مظاهر التأخر التشريعى والسلوكى أن يجند نفسه وكل انسان متحضر للقضاء على هذه الوحشية الغربية التى تتحصن بالعلوم والمخترعات الحديثة .

### \* \* \*

— وإذا قتل مسلم كافرا : فقال بعض الفقهاء : يدفع المسلم الدية ، لأن قتل المسلم بكافر اسراف ، وذلك لما يحمله من عناصر الخير والفضيلة ، رغم اقترافه هذه الجريمة الكبرى ، فهو لا يحمله على قتل الكافر الاظروف مخففة ، ليس منها مجرد الرغبة فى اشباع شهوة اسالة الدماء .

وخالف العراقيون فى هذا فقالوا : يقتل المسلم بالكافر لحديث ابن سلمان أن النبى صلى الله عليه وسلم قتل مسلما بكافر معاهد وقال : « انه ( أى المعاهد ) أحق من وفى بعهده » (٥) .

---

(١) الاكليل للسيوطى ص ٢٣ (٢) الخازن ١/١٢٥  
 (٣) الدر المختار ٢/٦٨٦ (٤) الدر المختار ٢/٦٩٤  
 فاذا بلغت قيمة العبد دية الحر فنصف عشرة دراهم فى العبد وخمسة  
 فى الأمة خلافا لأبى يوسف ٢/٧٢٧  
 (٥) النسخ فى الشريعة الاسلامية ص ١١٣

وفي باب الدية جزم الزيلعي بمساواة المسلم والمستامن في قيمة الدية (١) .

فأى عدالة وانصاف للكفار .. وأى رحمة في التشريع .. كهذا الذي تجده في التشريع الاسلامي ؟ !

**دفع الدعوى :**

وقال محمد بن حزم : وقيل ان قوله سبحانه « كتب عليكم القصاص في القتلى » (٢) .. الآية . نسخت بقوله سبحانه في سورة بنى اسرائيل « ومن قتل مظلوما فقد جعلنا لوليه سلطانا فلا يسرف في القتل انه كان منصورا » (٣) !

والحقيقة انه لا نسخ : بل هذا من باب التكامل في الشريعة . فأية القصاص تبين حكم القصاص .. وآية بنى اسرائيل تبين حق رفع الدعوى ، وأهمية الاهتمام بقضايا الدماء وانفاذ القصاص فيها وان كان المقتس له ضعيفا ، والمقتس منه قويا ، كما تنهى عن الثأر وتجاوز الحد في القصاص بقتل غير القتيل .. فما ابداع واكمل نظام الاسلام !

\*\*\*

## في رعاية المرأة

١ - متعة المطلقة :

قال الله تعالى : « يا ايها الذين آمنوا اذا نكحتم المؤمنات ثم طلقتموهن من قبل ان تمسوهن فما لكم عليهن من عدة تعتدونها : فتموهن وسرحوهن سراحا جميلا » (٤) .

(١) والآية تقرر ان المطلقة قبل الدخول بها يصح ان تتزوج بعد الطلاق مباشرة دون انتظار عدة ، كما تقرر ان لها متعة .. فما المراد بهذه

(١) الدر المختار للحصكفي ٧٠٦/٢ ط محمد محمود حجاج بصر .

(٢) البقرة : ١٧٨ (٣) الاسراء : ٢٣

(٤) الاحزاب : ٤٩

المتعة ؟ . اهى نصف المهر الذى قال الله فيه : « وان طلقتموهن من قبل ان تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم » (١) .

**والجواب :** ان هذا صحيح ان كان قد اتفق على مهر لها .. فان لم يكن سبق تقدير مهر لها وجب لها متعة .. ينبغى الا تقل عن نصف مهر مثيلاتها فى الأسرة .. بهذا أفتى بعض العلماء .  
وبهذا يجوع بين الآيتين : فيبطل القول بأن آية البقرة نسخت آية الأحزاب ، فكل منهما أثبت جانباً من جوانب حقوق المطلقة قبل الدخول :

آية الأحزاب التى قيل عنها منسوخة تقرر المتعة اجمالاً .. وآية البقرة : تبين مقدار هذه المتعة .. فلا تعارض بينهما .

(٢) ويقول الامام مالك : المتعة منسحبة للمطلقة قبل الدخول ، سواء اكان مقدرها لها مهر أم لا .. جبراً لخاطر المرأة ، واتباعاً لآية الأحزاب ، ولعموم قوله تعالى : « **وللمطلقات متاع بالمعروف حقا على المتقين** » (٢) .

(٣) وقال بعض العلماء : المتعة فرض اذا لم يكن للمطلقة مهر معلوم ، فان كان لها مهر كانت المتعة مستحبة مع حقها فى المهر .  
(٤) وقال الحسن البصرى وابو العالية : لكل مطلقة متعة ، ولو كان الطلاق قبل الدخول ، لعموم آية الأحزاب .. وهى التى زعم الزاعمون نسخها ..

\* \* \*

تلك نظرات فى الآيه تصون المرأة وترعى ضعفها بتشريع ليس بعده تشريع اكثر منه نفعا لها .

\* \* \*

## ٢ - نفقة المطلقة :

قال الله تعالى فى شأن المطلقات اللاتى لهن عدة : « **اسكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم ، ولا تضاروهن لتضييقوا عليهن ، وان كن اولات**

(٢) البقرة : ٢٤١

(١) البقرة : ٢٣٧

## حمل فاتفقوا عليهن حتى يضعن حملهن» (١) \*

تقرر الآية أن المطلقة من حقها على مطلقها أن يسكنها ، ولا يفعل ما يضرها مدة أشهر العدة ، فإن كانت المطلقة حاملا وجب أن يستمر زوجها في الانفاق عليها حتى تضع حملها ..  
وانما وجب اسكانها والانفاق عليها .. لأنها في العدة لا تزال ذات علاقة به ، فيمكنه أن يراجعها في أى وقت شاء ما دامت لم تنته العدة .  
إما المطلقة طلاقا بائنا لا رجعة بعده فانها لا سكنى لها ولا نفقة .  
تات فاطمة بنت قيس : الآية نزلت في غير البائنة ، فانه يقول : « لا تدرى لعل الله يحدث بعد ذلك أمرا » (٢) . وهذا في الطلاق الرجعى ، وإى أمر يحدث بعد الثلاث ؟ !

### \* \* \*

وقد توهم البعض أن الآية منسوخة بحديث فاطمة بنت قيس « لم يجعل لى رسول الله صلى الله عليه وسلم سكنى ولا نفقة » .  
والحقيقة أنه لا نسخ : فالآية محكمة .. وحرمان فاطمة من السكنى والنفقة كان عقوبة من الرسول لها . لاستتالتها على إحمائها كما في الصحيحين ..

وقد سار على العمل بالآية « عمر بن الخطاب » ، ولم يفرق في غرض السكنى والنفقة على الرجل لمطلقته ، بين المطلقة طلاقا بائنا ، والمطلقة طلاقا رجعيا .. بسل أوجبها لكليهما طوال العدة .. وتابعه في هذا « ابن مسعود » وكثير من فقهاء الصحابة والتابعين .. وهذا هو مذهب أبى حنيفة والثورى وسائر فقهاء الكوفة .

أما الإمام مالك : فيفرض للمطلة طلاقا رجعيا السكنى فقط إذا لم تكن حاملا .. فإن كانت حاملا ألزم زوجها بالسكنى والنفقة معا حتى تضع حملها .

وعلى هذا : فالآية تقرر حقوقا للمرأة .. دون ما ينسخها .. وهذه الحقوق تؤدي الى صيانة عرضها ، وتأمين حياتها بعد الطلاق فترة مناسبة كيما تستطيع أن تبحث لها عن عيش للزوجية تستريح اليه .. فهل هناك إرحم من هذا التشريع ؟ التشريع الذى يعطى للمرأة مكاسب . ويحترم

(٢) الطلاق : ١

(١) الطلاق : ٦

شخصيتها ، بينما معظم التشريعات الغربية تفقد المرأة — بمجرد زواجها — حقوقها المدنية كافة ، فتنقل ملكيتها الى حساب الزوج ، ولا يعتبر تصرفها في مالها نافذا الا بموافقة زوجها ، وحتى القوانين التي اصدرتها بعض الدول الغربية التي تأثرت بالدراسات الاسلامية وهي القوانين التي تبيح يمتقضاها الزواج مع بقاء الزوجة بمالها .. لا تكون تصرفاتها المالية سارية المفعول الا اذا اقترن هذا الشرط بالزواج .. وكان هذا الاجراء عاملا آخر من عوامل الجفاء بين الزوجين في الغرب ، اذ انه نظام غير مألوف .. ظاهره الاعتراف بكيان المرأة ، بينما فكرة الزواج في اصلها عند الغرب لا تعترف بهذا الكيان . اذ يرتبط بالزواج — في الغرب — انسلاخ المرأة من اسرتها ، وذويان شخصيتها بالتبعية الزوجية في شخص زوجها ، فهي لا تظل فلانة بنت فلان ، وانما تصبح بالزواج مدام فلان او مسز فلان .

\*\*\*

٣ — من مات زوجها :

قال الله تعالى : « والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا وصية لأزواجهم متاعا الى الحول — غير اخراج — فان خرجن فلا جناح عليكم في ما فعلن في أنفسهن من معروف » (١) .

وقال بعض العلماء : ان هذه الآية نسخت بقوله تعالى : « والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن بأنفسهن أربعة اشهر وعشرا » (٢) .

\*\*\*

والحقيقة انه لا نسخ : فما زعموه ناسخا انما نزل ليبين عدة المتوفى عنها زوجها ، وما زعموه منسوخا نزل — لايبين العدة — وانما ليبين متعة المتوفى عنها زوجها ، وهي ان تقيم في بيت زوجها للعدة وما بعدها الى تمام الحول دون أن يجوز للورثة اخراجها في هذا الحول .. فان شاءت هي بمحض اختيارها أن تترك بيت الزوجية لم تمنع من مشيئتها ولا من التزين للخطاب .

(١) البقرة : ٢٤٠

(٢) راجع ص ١٣٥ من النسخ في الشريعة الاسلامية للؤلف .

والآية من سورة البقرة : ٢٣٤

ولا شك أن موضوع العدة غير موضوع المتعة التي يقرها الشرع  
لنكون سلوى وعزاء لمن فقدت زوجها ..

وانما زيدت بمنعتها عن متعة المطلقة ، لأن فجيعتها أقسى وأشد المساء  
للنفس .. وبهذا قال مجاهد .. فهل في الأرض تشريع يراعى القسورير  
والجنس اللطيف كما يفعل الاسلام في هذا المجال ؟ ! اللهم انه لا ، ثم لا .  
وهناك حكمة اخرى في الآية : فهي تشرع التحكم في دعاوى النفقة  
مدة سنة إما الدعوى الحاق النسب لمن تلده المتوفى عنها بعد العام فالراجح  
انحاقه على خلاف بين العلماء فان الولد للفراس .

\*\*\*

#### ٤ - الخلع :

والى جانب هذا الانصاف الذى عرضت له هذه الآيات ، فقد ورد كثير  
من النصوص التي توصى بالمرأة خيرا ، وكثير من التشريعات التي تحمى  
نفسيتها ، ظو ان امرأة كرهت الحياة مع زوجها ولم يشأ أن يخسر ما أنفقه  
عليها فقد شرع للزوجة ان تخلع من زوجها بأن ترد له ما دفعه من المهر ،  
وتتنازل عن نفقة العدة وعمالها من مؤخر صداق ، وبهذا تخرج نفسها من  
« بيت الطاعة » الذي شرع لحماية حق الزوج .. ولهذا كان الخلع حماية  
لحق الزوجة والزوج معا ..

وصيغته أن تقول لزوجها : خالعى بما لك من مهر ونفقة ، فيقول : قبلت .  
ويعتبر هذا انفصالا لا تتزوج به بعد العدة .. ولا يعد من الطلقات الثلاث عند  
بعض الأئمة .

\*\*\*

### جزاء ساقطى السلوك

قال الله تعالى : « واللاتى يأتين الفاحشة من نساكنم فاستشهدوا عليهن  
أربعة منكم ، فان شهدوا فامسكوهن في البيوت حتى يتوفاهن الموت او يجعل  
الله لهن سبيلا ، واللذان يأتيناها منكم فأنوهما ، فان تابا واصلحا فأعرضوا  
عنهما ، ان الله كان توابا رحيفا » (١) .

(١) النساء : ١٥ ، ١٦

## مناقشة دعوى النسخ :

١ - قيل ان الآيتين المذكورتين منسوختان بقوله تعالى (( الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة )) (١) .

وهذا القول باطل :

**فأية النور :** تبين العقوبة المقررة للزاني ان كان بكرا وهو الجلد .

**وهذه الآية :** تبين الاجراء الذى يتبع مع الزانية : سواء بعد جلدتها ان

كانت بكرا ، او قبل جلدتها .. وهذا الاجراء هو ابعادها عن المجتمع ،

لان من تحس بأن جريمتها لم تصبح سرا تفجر ، ولا ترد يد لامس بعد

ذلك ، فتكون اكثر فتكا بعفة الشباب وطهارة المجتمع .. فاذا جاء يوم

القضاء وثبتت جريمة الزنا عوقبت بها جلدا أو رجما .. والجلد والرجم

هو معنى قوله سبحانه (( حتى يتوفاهن الموت أو يجعل الله لهن سبيلا ))

وقد يكون السبيل شيئا آخر غير الجلد ، وهو درء الحد بشبهة من

الشبهات .. وقد يراد بالحبس : الحبس الاحتياطى وليس الحبس المؤبد .

وقد اوصى ابو السعود بأن تحبس المرأة بعد جلدتها في بيوت الاسرة

صونا لعرضها .

وبين قوله تعالى : (( والذان يأتيانها منكم فآنوهما )) حكم الزانيين

وهو الايذاء بالجلد الذى لا رحمة معه ، فهى تؤكد آية النور وأن لم توضح

طريقة الايذاء ، بينما آية النور نزلت تحدد طريقة الايذاء في قوله سبحانه

(( فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ، ولا تأخذكم بهما رافة في دين الله ان كنتم

تؤمنون بالله واليوم الآخر ، وليشهد عذابهما طائفة من المؤمنين )) (١) .

وقد قال الشيخ الخضرى : قوله تعالى : (( واللاتى يأتين الفاحشة من

نساءكن )) الآية .. في بيان حكم المشتبه في سلوكهن وخلقهن ممن يغشون

اماكن الريبة ..

وهذا التشريع حينئذ يكون سبقا لقوانين حماية الآداب المعاصرة .

ونقل عن مجاهد : آية : (( واللاتى يأتين الفاحشة )) نزلت في السحاقات

وآية « واللذان يأتيانها منكم » نزلت في اللوطيين ، واما آية النور فنزلت في  
للزناة « (١) .. فلا تناسخ .

\*\*\*

وفي ضوء هذا التفسير تكون الآية محكمة ، وتمنحنا تشريعا نافعما  
لحماية الطاقات الجنسية من أن تتبدد في غير وعائها الطبيعي ، حرصا  
على بقاء الجنس البشرى ..

والتوانين الوضعية التي تعتبر هذه المسائل أمرا شخصيا إنما تدفع  
بالجماعة البشرية الى الهاوية ، لان الفرد في المجتمع لا يعيش لنفسه ، بل  
للمجتمع كله ، فهي قوانين خرقاء ، لان آثارها الخلقية السيئة إنما تعود  
على المجتمع بأقسى مما تعود به على مقترفيها ..

وقد نشرت وكالات الأنباء (٢) أن وزيرا بريطانيا سابقا حكم عليه بأربع  
سنوات سجن لاخلاله بالآداب واستغلال نفوذه في نادي الأطفال الذي يعمل  
مراقبا به .. والحقيقة ان عقوبة الاسلام أجدر بالاحترام لأنها توجه لا من  
أجل طفل أو رجل اعتدى عليه فقط — ولكن من أجل المجتمع كله عندما يتآمر  
على ايدائه أحبمان بفاحشة ارتضاها سوا ..

... الحق أن الآية تعطينا لونا من الإبداع في التشريعات التي قيل  
بنسخها . « ليس الله بأحكم الحاكمين » (٣) .

\*\*\*

---

(١) الاكليل ص ٥٥ ، ٥٦ ، والنسخ في الشريعة الاسلامية ص ١٥٠

(٢) الاهرام في ١٩/٧/١٩٦٢ (٣) التين : ٨